التراث العربي

مجلة فصلية محكمة تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق

الدوحة

2010
عاصمة الثقافة العربية
Al-Doha Capital of Arab Culture

العدد (116) (ذو الحجة) 1430 هـ (كانون الأول) 2009 السنة التاسعة و العشرون

- - المحتوى - -

١	الافتتاحية: دوشنبيه: عاصمة الثقافة الإسلامية في آسيا عام ٢٠١٠	د. محمود الربداوي	٧
	دراسات		
٢	المدينة المنورة: تجلي المعاني والأمكنة في الشعر العربي	د. وليد مشوح	١٣
	تربية		
٣	أصول التربية القيمية عند الغزالي	**د. عزت السيد أحمد**	٤٣
	لسانيات		
٤	تأثير الخليل بن أحمد الفراهيدي في نظرية تشومسكي	د. جاسم علي جاسم	٦٩
٥	أهمية النظرية الخليلية في الدرس اللساني العربي الحديث	د. صفية مطهري	٨٣
٦	مقاصد المتكلم وأثر المقام التخاطبي في التلقي وإنتاج الدلالة	د. حفيظة روابنية	١٠١
	إسلاميات		
٧	أسس إصلاح الفكر في الشريعة الإسلامية	د. حسن أحمد الخطاف	١١٩
٨	قراءة في (نصوص القوامة ومتعلقاتها) (الوعظ - الهجر - الضرب)	د. رياض القرشي	١٥٣
٩	سر الأسرار والتدبيرات الإلهية في علاقة الفلسفة بالتصوف	زليخة أوتلش	١٨٣
	لغويات		
١٠	مقولة التعدد في الدرس المعجمي	**عبد اللاوي عبد الرحمن أبو ضياء**	١٩٧
	بلاغيات		
١١	ملامح من التفكير البلاغي عند العرب في العصر الجاهلي	حسين حسن أسود	٢١٩
	التأليف		
١	إشكالية البحث والتأليف عند المغاربة في القرن	عبد العزيز بومهرة	٢٣٥

٢ الثامن للهجرة

حضارة

١ صورة العرب والمسلمين عند المستشرق الفرنسي
٣ إتيان دينييه د. علي بولنوار ٢٤٧

ثقافة

١ الإبداع والسلطة في الثقافة العربية
٤ د. عبد الله أبو هيف ٢٦٩
١ أخبار التراث: د. محمود الربداوي ٢٩٣
٥

nN

مقولة التعدد في الدرس المعجمي
(قراءة في فاعلية التشقيق المصطلحي في الموروث اللغوي العربي)

أ ـ عبد اللاوي عبد الرحمن أبو ضياء(*)

U——————————————————— u

ملخص:

يقترح هذا المقال قراءة تروم بناء تصور راجح عن ماهية مصطلح التعدد في الدرس المعجمي؛ متوسلاً إليها منطوق النصوص في أدبيات الموروث اللغوي العربي لاستكشاف تجليات فاعلية التشقيق المصطلحي في فلسفة التحديد من منظور الحراك العقلي لدى الأعلام.

مصطلح «المشترك اللغوي»(١) مبحث بارز من مباحث المعنى المعجمي، حظِيَ بتدارس أوفر في الموروث، خاصة عند الفقهاء(٢)، إذ يثير إشكالات تتعلق باستنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلّتها التفصيلية(٣).

(*) باحث جزائري

(١) المزهر: السيوطي ــ ج ١ ــ ص ٣٦٩ وما بعدها.
المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً: د. توفيق محمد شاهين ــ ص ١٥، ١٣١، ٢١٦.

(٢) أحكام القرآن: الجصاص ــ ج ١ ــ ص ٣٦٤، ٣٧١.
أحكام القرآن: ابن العربي ــ ج ١ ــ ص ٢٥٣، ٢٥٠.
زاد المعاد في هدى خير العباد: ابن قيم الجوزية ــ ج ٥ ــ ص ٢٤٦، ٢٢٩.
تفسير النصوص في الفقه الإسلامي: د. محمد أديب صالح ــ ج ٢ ــ ص ١٣٨، ١٥٦.
دلالة الألفاظ عند الأصوليين (دراسة بيانية ناقدة): د. محمود توفيق محمد سعد ــ ص ٣٥١، ٣٥٦.

(٣) المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي ــ د. محمد فتحي الدريني ــ ص ١١.

ولا يزال يستقطب اهتمام الدارسين المحدثين[١] لارتباطه الوثيق بصلب العملية التواصلية في المجتمع اللغوي[٢].

إذا كانت علاقة الإنسان بالظاهرة اللغوية قد تحددت بالطبع والاقتضاء[٣] لا بالعرض والاتفاق، فإن تجليات بنية إنجازيتها تتشخص في ثنائية (دال/مدلول) [٤] التي ما انفكّ العقل يقاربها مستنداً إلى تراكمات معرفية، شكّلت المرجعية في الرؤية والمنهج.

وهذه مسألة عرض لها الأعلام في الحضارة الإسلامية ونبهوا على طبيعتها التركيبية والوظيفية بين مختلف العمليات العقلية بوصفها آليات فاعلة في إدراك عالم الأشياء عبر مراحل أربع بدءاً بالحسّ وانتهاءً بالعقل، مروراً بالخيال والوهم في سلسلة تجريدات متتابعة متنامية، تنتهي إلى صورة ذهنية خالصة، وهي العملية التي لخصها ابن سينا في قوله: «إنّ الإنسان قد أوتي قوّة حسية ترتسم فيها صور الأمور الخارجية، وتتأدّى عنها إلى النفس فترتسم فيها ارتساماً ثانياً وإن غاب عن الحس، ثم ربما ارتسم بعد ذلك في النفس أمور على نحو ما أداه الحس، فإما أن تكون هي المرتسمات في الحس ولكنها انقلبت عن هيئاتها المحسوسة إلى التجريد أو تكون ارتسمت من جنبة أخرى..» [٥] تكون سنداً داخلياً يفرز باقتضاء حضاري وجوداً صورياً ثم خطياً للظاهرة اللغوية[٦].

وهي القضية التي بلورها أبو حامد، حيث يقول: «الشيء له في الوجود أربع مراتب: (الأولى) حقيقته في نفسه (الثانية) ثبوت مثال حقيقته في الذهن وهو الذي يعبَّر عنه بالعلم (الثالثة) تأليف صوت بحروف تدل عليه وهو العبارة الدالة على المثال الذي في النفس (الرابعة) تأليف رقوم تدرك بحاسة البصر دالة على اللفظ وهو الكتابة».

فالوجود في نظر أبي حامد أنواع أربعة:

أ. وجود خارجي (حسي).

ب. وجود داخلي (ذهني).

جـ. وجود لفظي (صوتي).

د. وجود خطّي (كتابي).

---

(١) رواية اللغة: د. عبد الرحمن الشلقاني ــ ص ٣٤٠، ٣٢٥.

عوامل التطور اللغوي (دراسة في نمو وتطور الثروة اللغوية): د. أحمد عبد الرحمن حماد ــ ص ٨٤، ٥٩.

(٢) مقدمة لدراسة فقه اللغة: د. محمد أحمد أبو الفرج ــ ص ٨٨ وما بعدها.

(٣) الكتاب: سيبويه ــ ج ٤ ــ ص ٤٣٣.

سر صناعة الإعراب: ابن جني ــ ج ١ ــ ص ٩، ١٠.

(٤) دلالة الألفاظ عند الأصوليين (دراسة بيانية ناقدة): د. محمود توفيق محمد سعد ــ ص ١٠ ــ ٧٠.

(٥) العبارة من (الشفاء): ابن سينا ــ ص ١، ٢.

(٦) منهاج البلغاء وسراج الأدباء: القرطاجني ــ ص ١٩.

ويقول بعد ذلك موضحاً العلاقة بينها: «فالكتابة تبع للفظ إذ تدل عليه، واللفظ تبع العلم إذ يدل عليه والعلم تبع للمعلوم إذ يطابقه ويوافقه»[١]. فهذا الضبط التشقيقي لكيان العلامة، يفصح عن إدراك ثاقب لأهمية الظاهرة اللغوية باعتبارها جوهر الإنسانية في الإنسان ومنعطف خروجه من حريم البهيمية إلى حد الإنسانية وتفرده بعالم مخصوص هو عالم «النطق التام» إذ إنه يستصحب معطياته العقلية في سيرورة العملية الإدراكية المكيفة للواقع الخارجي التي تسمح بإبداع نمط ترميزي دال، تحدده معطيات الواقع الحسي وبينات عالم الأشياء الذي «لا سبيل إلى معرفة حقائقـ(ها) إلاَّ بتوسط اللفظ»[٢].

واللغة إذ ترتب أضلاع المثلث الدلالي على نسق معين: دال فمدلول فمرجع، فإنها في الحقيقة تعكس تصنيف الموجودات طبقاً لمحور الزمن لأن المرجع سابق في الوجود للمدلول والمدلول سابق للدال من حيث هو دال عليه. وهذا المنظور في مناقشة الارتباط العلائقي بين هذه الجوانب؛ يفضّ إشكالية توصيف مصطلح (المعنى) في مظان التراث الذي ينفتح على صياغة تلخص جوهر الماهية التي أخذت تنتج نفسها في مدونة الدرس اللساني الحديث. فإذا رمزنا إلى الوجود اللفظي بالرمز (أ) وإلى الوجود الذهني بالرمز (ب)، وإلى الوجود الخارجي بالرمز (ج) فهل المعنى هو العلاقة بين: (أ) و(ب) أو (أ) و(ج)؟.

إن الإجابة عن هذين السؤالين تنحل إلى ثلاثة اتجاهات:

١ ــ معنى اللفظ هو ما يشير إليه[٣].

٢ ــ معنى اللفظ هو العلاقة بين التعبير وما يشير إليه[٤].

٣ ــ معنى اللفظ هو الفكرة[٥].

والدال في اللغة يحيل على مدلول هو صورته المرتسمة في الذهن كمتصور معقول مجرد، وذلك المدلول يحيل بدوره على المرجع الذي هو الجسم الحقيقي في عالم الأشياء.

والدليل اللساني ذو جوانب متعددة، يخضع كل منها لحقل دراسي خاص، فهو ذو جانب صوتي تتناوله الدراسة من حيث كونه أصواتاً تتوزعها طائفة من القيم الخلافية التي تطال المخارج والصفات والوظائف[٦].

---

(١) منهاج البلغاء وسراج الأدباء: القرطاجني ــ ص ٢٢.

(٢) التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية: ابن حزم ــ ص ١٥٥.

(٣) علم الدلالة: د. أحمد مختار عمر ــ ص ٥٤ ــ ٥٧.

(٤) نفس المصدر السابق.

(٥) نفس المصدر.

(٦) اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان ــ ص ٦٧.

وهو ذو جانب معنوي، تتناوله الدراسة من حيث دلالته على المعنى، ومن الصلة بين الجانبين السابقين، جانب الدال وجانب المدلول، يتكون جانب ثالث تتناول الدراسة فيه النسبة[١] بين الدال والمدلول، وهو مبحث طفقت تجلياته تتوارد في أدبيات الموروث[٢]، فقد عرف الشريف الجرجاني الدلالة بأنها: «كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والأول الدال والثاني المدلول»[٣].

والدلالة في منظور التحتاني تنعقد بأمور:

أ. اللفظ وهو نوع من الكيفيات المسموعة.

ب. المعنى الذي جعل اللفظ بإزائه.

جـ . إضافة عارضة بينهما، وهي الوضع الذي جعل اللفظ بإزاء المعنى.

وهذه العناصر الثلاثة، تؤثر ــ نوعاً ودرجة ــ في توصيف العلاقة بين طرفي ثنائية (دال ومدلول)، أفضى النظر في طبيعتها إلى إفراز النماذج التصنيفية الآتية:

١. النموذج الأول[٤]:

١. ١ ــ متواطئ.

١. ٢ ــ متباين.

١. ٣ ــ مترادف.

١. ٤ ــ مشترك.

٢. النموذج الثاني[٥]:

٢. ١ ــ مطابقة.

٢. ٢ ــ تضمّن.

---

(١) حاشية على شرح زكريا الأنصاري على متن إيساغوجي: حسن العطار ــ ص ٢٢.

(٢) العبارة: ابن سينا ــ ص ٤.

الفروق في اللغة: العسكري (أبو هلال) ــ ص ٥٩، ٦٠، ٦١.

الكليات: أبو البقاء الكفوي ــ ج ٢ ــ ص ٣٢٠ وما بعدها.

(٣) التعريفات: الجرجاني ــ ص ١٠٩.

(٤) الكتاب: سيبويه ــ ج ١ ــ ص ٢٤.

الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أبو الحسن ابن فارس ــ ص ٩٨، ٩٧، ٩٩، ١٠٠ و٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨.

(٥) الإحكام في أصول الأحكام: سيف الدين الآمدي ــ مج ١ ــ ج ١ ــ ص ١٦، ١٧.

المحصول في علم أصول الفقه: الرازي ــ ج ١ ــ ص ٧٦.

روضة الناظر وجنّة المناظر: ابن قدامة ــ ص ١٤.

٢. ٣ ــ التزام.
٣. النموذج الثالث[١]:
٣. ١ ــ عام.
٣. ٢ ــ خاص.
٣. ٣ ــ مشترك.
٤. النموذج الرابع[٢]:
٤. ١ ــ كلي.
٤. ٢ ــ جزئي.
٥ ــ النموذج الخامس:

يقترح ابن قدامة (٦٢٠ ه) نسقاً تصنيفياً، يختزل فيه النماذج الأخرى، فيقــول: «تنقســم الألفاظ (الكلية) إلى مترادفة ومتباينة ومتواطئة ومشتركة...»[٣].

فهذه مصطلحات أربعة، تنتظمها ثنائية ثنائية (اتفاق واختلاف)، اضطلع العلوي (ـــ ه) بفض أسرار التعالق بينها، تلخصه الترسيمة الآتية:

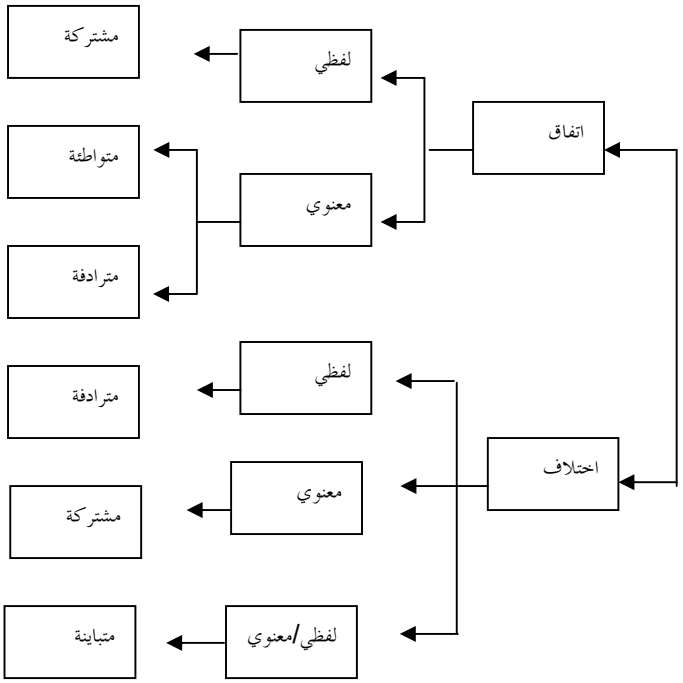

(١) روضة الناظر وجنة المناظر: ابن قدامة ــ ص ١٥، ١٦.
(٢) الإشارات والتنبيهات (القسم الثالث الإلهيات): ابن سينا ــ ص ١٤٩.
(٣) روضة الناظر وجنة المناظر: ابن قدامة ــ ص ١٥، ١٦.

على أن التفرّس في بنية الترسيمة السابقة، يبين تواتر النوع الأول والثالث في طرفي الثنائية، مما تعكسه هذه الترسيمة:

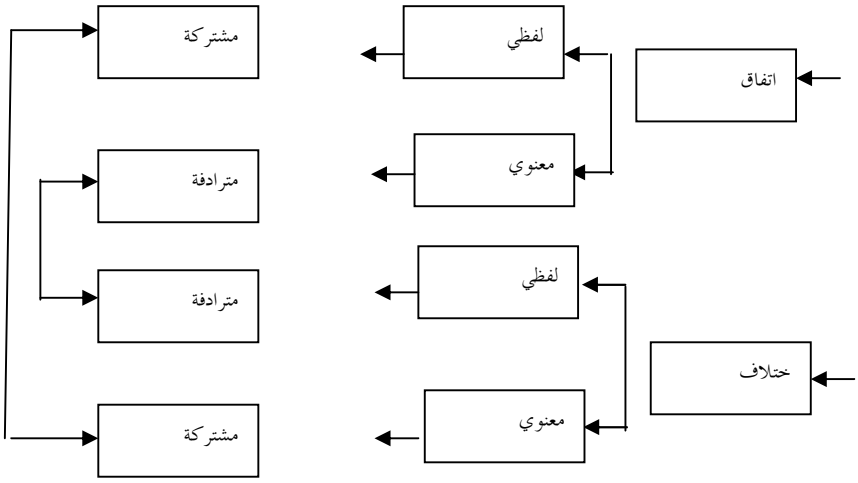

فماهية مصطلح «المشترك اللغوي» ــ وفق الترسيمة الأخيرة ــ تتفرع إلى نمطين:

١. مشترك في الدال (اللفظ).

٢. مشترك في المدلول (المعنى).

والنمطان كلاهما يتواتر في مظان الموروث، يأخذ الأول مصطلح «مشترك»[١]، والثاني مصطلح «مترادف»[٢].

٢. دلالة المصطلح:

إشكالية الترادف ــ بوصفها مظهراً من مظاهر مقولة التعدد في الدرس المعجمي ــ لا تشكل في شيء مشغلة هذه الدراسة إذا كانت عن اختلاف لغات القبائل أو كان بين الألفاظ المقول بترادفها قرابة صوتية[٣]، ولكن ما يعدّ مندرجاً في مجالها ما خضع لهذه الضوابط الثلاثة:

أ. وحدة اللغة[٤].

ب. وحدة المكان[١].

(١) المزهر: السيوطي ــ ج ١ ــ ص ٣٦٩ وما بعدها.

(٢) المزهر: السيوطي ــ ج ١ ــ ص ٣٦٩ وما بعدها.

(٣) المزهر: السيوطي ــ ج١ ــ ص ٤٠٥.

(٤) المزهر: السيوطي ــ ج ١ ــ ص ٤٠٥.

ج. وحدة الزمان[٢].

وقد تباينت حيالها مواقف الدارسين، فمنهم «من يعد(ها) ظاهرة فقدان الحس اللغوي وعدم قدرته على ضبط الدلالات وتحديد معاني الألفاظ أو يراها من الفضول والتزيد الذي لا فائدة فيه و(منهم) من (يراها) ظاهرة ثراء وسعة وقدرة على التصرّف...»[٣]

وإن ما يوجه هذا الاشتجار في النظر إلى الظاهرة هو الفلسفة التي يصدر عنها كل فريق، المنبثقة عن مبدأ الاعتبار الذي تحكمه مجموعة من الضوابط تتجلى في بنية من الثنائيات:

أ. حقيقة/مجاز.

ب. تواصل/تفاصل.

ج. حدّ/محدود.

د. حدّ/رسم.

هـ. ذات/صفة.

هوية العلاقة بين طرفي الثنائية (دال ومدلول) تضبطها بنية مفهوم الدال، إذ العلاقة بين عناصر البنية هي التي تحكم سيرورتها، فعنصر التوارد يتحقق في سياق العلاقة العامة باستصحاب عنصر آخر هو وحدة الاعتبار.

وإسقاط الكلّ على ضابط (ذات وصفة)، يثمر الحكم (إثبات ونفي)؛ إذ «الأسماء المتتابعة على شيء واحد إما أن يكون تتابعها باعتبار الذات أو باعتبار الصفات والأحوال. فإن كان القصد إلى الذات واعتبارها فلا ريب في تحقيق وثبوت الترادف كالسفر والكتاب.. و.. الحنطة والبر والقمح مترادفة باعتبار الذات لا الصفة وكذلك أسماء الله تعالى وأسماء كتابه وأسماء رسول الله صلى الله عليه وسلم..»[٤].

وفي (الصاحبي) نُقُولٌ مختلفة تعكس وجهات نظر متباينةً حول قضية الحال، من ذلك خبر (الأصمعي) حين سأله (الرشيد) في شعر غريب ففسره، فقال (الرشيد): «يا أصمعي، إن الغريب عندك لغير غريب» قال: «يا أمير المؤمنين، ألا أكون كذلك وقد حفظت للحجر خمسين اسماً؟». وسُمع ابن خالويه يقول: «جمعت للأسد خمسمئة اسم، وللحية مئتين».

---

(١) دلالة الألفاظ: د. إبراهيم أنيس ــ ص ٢١٣.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق: د. عائشة عبد الرحمن ــ ص ١٩٤.
المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً: د. توفيق محمد شاهين ــ ص ٢١٥ وما بعدها.

(٤) دلالة الألفاظ عند الأصوليين (دراسة بيانية ناقدة): د. محمد توفيق محمد سعد ــ ص ٣٦٢.

ورووا أنه قال يوماً في مجلس سيف الدولة: «أحفظ للسيف خمسين اسماً فتبسم أبو علي الفارسي، وكان يومئذ بالمجلس، وقال: ما أحفظ له إلاَّ اسماً واحداً وهو السيف.

ولما سأله ابن خالويه: فأين المهنّد والصارم والقضيب والحسام، وكذا وكذا؟ أجاب أبو علي: هذه صفات، وكأن الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة»[١].

فابن خالويه يثبت الترادف وأبو علي الفارسي ينفيه، إذ الأسماء المتواردة على شيء واحد إما أن يكون تواردها باعتبار الذات (الاسم) أو باعتبار الصفة، فابن خالويه اعتد باعتبار الذات فأثبت وأبو علي الفارسي اعتد باعتبار الصفة فنفى.

ومن تداعيات مفردات الحكم (إثبات ونفي)، ما يلقاه الدارس من تأصيل واع، تبسطه النظرات العلمية الفاحصة، ويعضده السنن التطبيقي الذي سلكه أبو هلال العسكري وغيره[٢]، فقد قدم في كتابه (الفروق في اللغة) عملاً دلالياً متفرداً، رصد فيه أنماط شتى من المساحات الدلالية التي تنداح إليها المدلولات وراغ إلى رسم الحدود الضابطة لها[٣] ومدخل فحصه القضية تقديمه حكماً معيناً، يجعله عنواناً على الباب الأول من كتابه «في الإبانة عن كون اختلاف العبارات والأسماء موجباً لاختلاف المعاني في كل لغة»[٤].

ثم ينتقل إلى الاستدلال على ذلك مستعرضاً حيثيات حكمه:

أ. التعريف: [الاسم كلمة تدل على معنى] [٥].

ب. التراهن بين الاسم والمشار إليه [...دلالة إشارة] [٦].

ج. الإفادة تحصل بالوضع [واضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد] [٧].

د. تعدد المرجع يؤدي إلى تعدد المعنى [فإن أشير به في الثاني والثالث إلى خلاف ما أشير به في الأول كان ذلك صواباً] [٨].

---

(١) الصاحبي: ابن فارس ــ ص ١٥.

(٢) المزهر: السيوطي ــ ج١ ــ ص ٤٠٠.

الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى ــ تحقيق ودراسة د. فتح الله صالح علي المصري: الرماني ــ ص ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣.

(٣) علم الدلالة (النظرية والتطبيق): د. فايز الداية ــ ص ٢٤.

(٤) الفروق في اللغة: العسكري ــ ص ١٣.

(٥) الفروق قي اللغة: العسكري: ص ١٣.

(٦) الفروق في اللغة: العسكري: ص ١٣.

(٧) الفروق في اللغة: أبو هلالــ ص ١٣.

(٨) الفروق في اللغة: أبو هلالــ ص ١٣.

ثم يعمد إلى استعراض جملة من المعايير النظرية التي تسهم في ضبط الفروق الجوهرية بين الدوال المختلفة فيقول: «فأما ما يعرف به الفرق بين هذه المعاني وأشباهها فأشياء كثيرة:

منها ما يستعمل عليه اللفظان اللذان يراد الفرق بين معنييهما

ومنها اعتبار صفات المعنيين اللذين يطلب الفرق بينهما.

ومنها اعتبار ما يؤول إليه المعنيان.

ومنها اعتبار الحروف التي تعدى بها الأفعال.

ومنها اعتبار النقيض.

ومنها اعتبار الاشتقاق.

ومنها ما يوجبه صيغة اللفظ من الفرق بينه وبين ما يقاربه.

ومنها اعتبار حقيقة اللفظين أو أحدهما في أصل اللغة»[١].

فأبو هلال يسوق في النص السابق وسائله في الشرح المعجمي، معتمداً على ثقافته اللغوية والصرفية والنحوية، وفي الجدول الآتي بيان لمذهبه:

الضوابط	مفردات التطبيق
١. نحوي	(فأما الفرق الذي يعرف من جهة ما تستعمل عليه الكلمتان فكالفرق بين العلم والمعرفة وذلك أن العلم يتعدى إلى مفعولين والمعرفة تتعدى إلى مفعول واحد فتصرفهما على هذا الوجه واستعمال أهل اللغة إياهما عليه يدل على الفرق بينهما في المعنى وهو أن لفظ المعرفة يفيد تمييز المعلوم من غيره ولفظ العلم لا يفيد ذلك إلا بضرب آخر من التخصيص في ذكر المعلوم) [٢]. (وأما الفرق الذي يعلم من جهة الحروف التي تعدى بها الأفعال فكالفرق بين العفو والغفران ذلك أنك تقول: عفوت عنه فيقتضي ذلك أنك محوت الذم والعقاب عنهم. وتقول: غفرت له فيقتضي ذلك أنك سترت له ذنبه ولم تفضحه به) [٣].

(١) الفروق في اللغة: أبو هلال ــ ص ١٦، ١٧.

(٢) الفروق في اللغة: أبو هلال ــ ص ١٧.

(٣) الفروق في اللغة: أبو هلال ــ ص ١٧.

٢. صرفي	(وأما الفرق الذي يعرف من جهة الاشتقاق فكالفرق بين السياسة والتدبير وذلك أن السياسة هي النظر في الدقيق من الأمور والتدبير مشتق من الدبر ودبر كل شيء آخره. وأدبار الأمور عواقبها...) [١] (وأما الفرق الذي توجبه صيغة اللفظ، فكالفرق بين الاستفهام والسؤال وذلك أن الاستفهام لا يكون إلا لما يجهله المستفهم أو يشك فيه لأن المستفهم طالب لأن يفهم وقد يجوز أن يسأل فيه السائل عما يعلم وعما لا يعلم. فصيغة الاستفهام وهو استفعال والاستفعال للطلب ينبئ عن الفرق بينه وبين السؤال)[٢].
٣. معجمي	(وأما الفرق الذي يعرف من جهة صفات المعنيين، فكالفرق بين الحلم والإمهال وذلك أن الحلم لا يكون إلا حسنا والإمهال يكون حسناً وقبيحاً)[٣]. (وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار النقيض فكالفرق بين الحفظ والرعاية، وذلك أن نقيض الحفظ الإضاعة ونقيض الرعاية الإهمال. ولهذا يقال للماشية إذا لم يكن لها راع همل. والإهمال ما يؤدي إلى الإضاعة فعلى هذا يكون الحفظ صرف المكاره عن الشيء لئلا يهلك والرعاية فعل السبب الذي يصرف به المكاره عنه) [٤]. (وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار أصل اللفظ في اللغة وحقيقته فيها، فكالفرق بين الحنين والاشتياق وذلك أن أصل الحنين في اللغة هو صوت من أصوات الإبل، تحدثها إذا اشتاقت إلى أوطانها ثم كثر ذلك حتى أجري اسم كل واحد منهما على الآخر كما يجري على السبب اسم المسبب وعلى المسبب اسم السبب..) [٥].

(١) الفروق في اللغة: أبو هلال ــ ص ١٨.
(٢) الفروق في اللغة: أبو هلال ــ ص ١٨.
(٣) الفروق في اللغة: أبو هلال ــ ص ١٧.
(٤) الفروق في اللغة: أبو هلال ــ ص ١٧، ١٨.
(٥) الفروق في اللغة: أبو هلال ــ ص ١٩.

على أن قضية الحال، أخذت تنداح دائرتها خلال مناقشة إعجازية الخطاب القرآني ووصف المميز منها ورصد مفرداته، فقد كان الخطابي يرى أن لكل لفظة خاصية تتميز بها عن صاحبتها في بعض معانيها وإن كانا قد يشتركان في بعضها حيث يقول: (إن في الكلام ألفاظاً متقاربة في المعاني يحسب أكثر الناس أنها متساوية في إفادة بيان مراد الخطاب) [١].

ويبدو أنه يوسع مجالها الإجرائي، فهي تنسحب على حقول مختلفة تمس الأسماء والأفعال والحروف والصفات، ومن ثم فهو يقترح معجماً نموذجياً يختبر فيه فرضيته التي صادر عليها آنفاً.

وهذه المفردات هي: العلم والمعرفة، الحمد والشكر، البخل والشح، النعت والصفة، اقعد واجلس، بلى ونعم، ذلك وذاك، ومن وعن[٢].

ومن قواعد التفسير المعجمي التي يقترحها:

أ. اعتبار الاستعمال: «تقول: عرفتُ الشيء وعلمتُه إذا أردت الإثبات الذي يرتفع معه الجهل. إلا أن قولك: عرفت، يقتضي مفعولاً واحداً كقولك: عرفت زيداً. وعلمت يقتضي مفعولين، كقولك: علمت زيداً عاقلاً»[٣].

ب. اعتبار الضد: يقول في الفرق بين الحمد والشكر: (وإذا أردت أن تتبين حقيقة الفرق بينهما، اعتبرت كل واحد منهما بضده، وذلك أن ضد الحمد الذم وضد الشكر الكفران) [٤].

ج. اعتبار المساحة الدلالية: يقول في الفرق بين الحمد والشكر أيضاً: (والحمد والشكر قد يشتركان.. الحمد لله على نعمه أي: الشكر الله عليها، ثم قد يتميز الشكر عن الحمد في أشياء فيكون الحمد ابتداء بمعنى الثناء، ولا يكون الشكر إلا على الجزاء، تقول: حمدت زيداً، إذا أثنيت عليه في أخلاقه ومذاهبه وإن لم يكن سبق إليك منه معروف. وشكرت زيداً، إذا أردت

(١) بيان إعجاز القرآن ــ تحقيق وتعليق د. محمد خلف ود. محمد زغلول سلام: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم ــ ص٢٩.

(٢) بيان إعجاز القرآن ــ تحقيق وتعليق د. محمد خلف ود. محمد زغلول سلام: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم ــ ص٢٩.

(٣) بيان إعجاز القرآن ــ تحقيق وتعليق د. محمد خلف ود. محمد زغلول سلام: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم ــ ص٢٩.

(٤) بيان إعجاز القرآن ــ تحقيق وتعليق د. محمد خلف ود. محمد زغلول سلام: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم ــ ص٢٩.

جزاءه على معروف أسداه إليك. ثم قد يكون الشكر قولاً كالحمد ويكون فعلاً كقوله جل عز: **[**اعملوا آل داود شكراً**]**[١].

٣. نماذج التصنيف:

أقام النحاة هيكل النحو على السماع وفق منهج مؤسس على اختيارات تاريخية واجتماعية وجغرافية، مستقرئين ما انتهى إليهم من كلام العرب الفصحاء الذي كان عدتهم التي إليها يفزعون في التقعيد والاحتجاج، وأنشأوا ضوابط صارمة ليتعرفوا بها على الأبواب كالذي يلقاه الدارس عند الخليل[٢] وابن السراج[٣] وحملوا غير المنقول على المنقول الذي هو في معناه؛ ليعطوا قواعدهم سمة الشمول، ومالوا إلى تجريد الثوابت من أصل وفرع وقياس وعلّة وحكم وغيرها، فاستغنوا بالكلام عن الأصناف دون الكلام عن المفردات، وبالكلام في الحكم الشامل ــ وهو القاعدة ــ عن الكلام في أحكام المفردات كل على حدة[٤].

وقد قادهم ملاحظة المفردات إلى ضبط العلاقات بينها، فإذا كانت علاقات وفاقية فهي مفردات من صنف واحد، وإذا كانت علاقات خلافية نسبت إلى أصناف مختلفة[٥].

واستقراء مظان الموروث؛ يكشف أنها ــ إذ تنبري تحدد المصطلح ــ تتخذ منظوراً تصنيفياً ذا طابع شمولي من حيث تدرجه في تصور كلي عن ماهية اللفظ، يقوم على المقابلة بين الدال والمدلول، ويصدر عن موقف للنحاة من تقسيم الكلم[٦]، ينهض به منطوق النصوص المتلاحقة التي تشكل خلفيته النظرية؛ مؤسسة على معايير تشخص في ثنائيات تتجلى في الإطار الآتي:

---

(١) بيان إعجاز القرآن ــ تحقيق وتعليق د. محمد خلف ود. محمد زغلول سلام: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم ــ ص٢٩.

(٢) الإيضاح في علل النحو: الزجاجي ــ ص ٧٧، ١٣٠.
المدارس النحوية: د. شوقي ضيف ــ ص ٣٠،٥٦.

(٣) الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي ــ ج ١ ــ ص ٦١.
المدارس النحوية: د. شوقي ضيف ــ ص ١٤٠.

(٤) الأصول: د. تمام حسان ــ ص ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣.

(٥) الأصول: د. تمام حسان ــ ص ٥٦.

(٦) الكتاب: سيبويه ــ ج١ ــ ص ١٢.
الأصول في النحو: ابن السراج ــ ج ١ ــ ص ٣٦ وما بعدها.

اختلاف	اتفاق
اختلاف	وحدة[٧]
توارد	وحدة
توالٍ	وحدة[٨]
تكثّر	اتحاد

وفلسفة هذا التصنيف نفسها، تقف وراء الحراك العقلي الذي باشر القضية في مسعى توصيفي نوعي، يتجلى في الأنماط الاجتهادية الآتية:

٣. ١ منظور سيبويه:

كرس سيبويه في مدونته معيارية النموذج التصنيفي النوع في أبجدية مقولة الدرس المعجمي مرتكزاً على فلسفة التوجيه الدلالي لأفراد الكلم، فيقول:

«اعلم أن من كلامهم

اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين. نحو: جلس وذهب.

واختلاف اللفظين والمعنى واحد. نحو: ذهب وانطلق.

واتفاق اللفظين والمعنى مختلف. قولك: وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة»[٣].

٣. ٢ منظور قطرب:

وهذا التصنيف الثلاثي، رجع إليه قطرب وأفاد منه، إذ نلفيه يتردد ــ بشيء من البسط والشرح والتمثيل ــ على لسانه في قوله: «الكلام في الألفاظ بلغة العرب على ثلاثة أوجه:

فوجه منها اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، وذلك للحاجة منهم إلى ذلك. وذلك قولك: الرجل والمرأة، واليوم والليلة، وقام وقعد، وجاء وذهب. اختلف اللفظان لاختلاف المعنيين.

والوجه الثاني اختلاف اللفظين والمعنى متفق واحد، وذلك مثل عير وحمار، وذئب وسيد، وسمسم وثعلب، وأتى وجاء، وجلس وقعد. اللفظان مختلفان والمعنى واحد. وكأنهم إنما

---

(١) الكتاب: سيبويه ــ ج١ ــ ص ٢٤.
الأضداد: الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم) ــ ص ٠٦.

(٢) المزهر: السيوطي ــ ج ١ ــ ص ٤٠٥.

(٣) الكتاب: سيبويه ــ ج١ ــ ص ٢٤.

أرادوا باختلاف اللفظين، وإن كان واحد مجزئاً، أن يوسع في كلامهم وألفاظهم كما زاحفوا في أشعارهم ليتوسعوا في أبنيتها ولا يلزموا أمراً واحداً.

والوجه الثالث أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى، فيكون اللفظ الواحد على معنيين فصاعداً، وذلك مثل الأمة يريد الدين وقول الله: [إن إبراهيم كان أمة قانتاً لله] منه. والأمة: القامة، قامة الرجل. والأمة من الأمم».

٣. ٣ منظور ابن الأنباري:

انتقل هذا التقسيم إلى ابن الأنباري، حيث أورده موضحاً تارة ومعترضاً أخرى، فيقول: «هذا كتاب ذكر الحروف (الألفاظ) التي توقعها العرب على المعاني المتضادة، فيكون الحرف منها مؤدياً على معنيين مختلفين. وهذا الضرب من الألفاظ هو القليل الظريف في كلام العرب.

وأكثر كلامهم يأتي على ضربين آخرين:

أحدهما أن يقع اللفظان المختلفان على المعنيين المختلفين، كقولك: الرجل والمرأة، والجمل والناقة، واليوم والليلة، وقام وقعد، وتكلم وسكت، وهذا هو الكثير الذي لا يحاط به.

والضرب الآخر أن يقع اللفظان المختلفان على المعنى الواحد، كقولك: «البر والحنطة، والعير والحمار، والذئب والسيّد، وجلس وقعد، وذهب ومضى».

٣. ٤ منظور الغزالي:

إذا كان سيبويه ومن جاء بعده، قد ارتضوا هذا التقسيم الثلاثي، فإن نفراً من الأعلام، قد انصرفوا عنه إلى غيره، فالغزالي في دراسة القضية مثلاً، يمهد لها باقتراح مصطلحين اثنين، يعتد فيهما بطبيعة المدلول؛ فإذا كان عيناً واحدة، سمي اللفظ معيناً، كزيد والشجرة، وإذا دل على أشياء كثيرة تتفق في معنى واحد سمي اللفظ مطلقاً، كالسواد الحركة والفرس والإنسان.

ثم يطرح تصنيفاً رباعياً، يقسم فيه اللفظ أقساماً أربعة يسميها على الترتيب: مترادفة، متباينة، متواطئة ومشتركة، فيقول:

«أما المترادفة، فنعني بها الألفاظ المختلفة والصيغ المتواردة على مسمى واحد، كالخمر والعقار، والليث والأسد، والسهم والنشاب.

وأما المتباينة، فنعني بها الأسامي المختلفة للمعاني المختلفة، كالسواد والأسد والمفتاح والسماء والأرض، وسائر الأسامي وهي الأكثر.

وأما المتواطئة، فهي التي تنطلق على أشياء متغايرة بالعدد ولكنها متفقة بالمعنى الذي وضع الاسم عليها، كاسم الرجل فإنه يدل على زيد وعمرو وبكر وخالد، واسم الجسم ينطلق على السماء والأرض والإنسان لاشتراك هذه الأعيان في معنى الجسمية التي وضع الاسم بإزائها.

وأما المشتركة، فهي الأسامي التي تنطلق على مسميات مختلفة لا تشترك في الحد والحقيقة البتة، كاسم العين للعضو الباصر وللميزان وللموضع الذي يتفجر منه الماء ــ وهي العين الفوارة ــ وللذهب وللشمس»[1].

٣. ٥ منظور الرازي:

لئن كانت فلسفة التفريع اللفظي لدى الغزالي قد أثمرت زخماً مصطلحياً؛ استحكم في معجم التفريعات، فإن طرح الرازي يتأسس على حضور فلسفة التفريع نفسها وتفعيل التشقيق المصطلحي؛ فقد استفاد من التراكمات المعرفية وصدر عنها في مناقشة المسألة، حيث يفرد للفظ المفرد تقسيمات ثلاثة، ينضوي تحت كل واحد منها أنواع متميزة، فيقول في شأن التقسيم الثالث: «وهو إما أن يكون اللفظ والمعنى واحداً، أو يتكثران، أو يتكثر اللفظ ويتحد المعنى، أو بالعكس»[2].

فالناظر في هذا النص، تشده إليه فلسفة التفريع التي تضبطها ثنائية (توحد وتكثر) في علاقة اللفظ بالمعنى، تنحل إلى أربعة أضراب من العلاقات:

أ. توحد اللفظ وتوحد المعنى.

ب. تكثر اللفظ وتكثر المعنى.

ج. تكثر اللفظ وتوحد المعنى.

د. توحد اللفظ وتكثر المعنى.

ثم يسترسل بعدُ في ضبط كل صنف، معتمداً على النظر المنطقي في توليد المصطلحات ومن ثم فإنه يقترح ثبتاً مصطلحياً يدرجه وغيره في تعالق وفاقي وخلّافي.

على أن استقراء النصوص الأخراة التي تباشر قضية الحال، يحيل إلى تصور مضبوط يحاصر القضية من جوانبها المختلفة:

---

(١) المستصفى من علم الأصول: الغزالي ــ ج١ ــ ص ٣١، ٣٢.

(٢) المزهر: السيوطي ــ ج١ ــ ص ٣٦٨.

١ ــ «توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد»[١].

٢ ــ «والمترادفة هي التي يقام لفظ مقام لفظ لمعان متقاربة يجمعها معنى واحد كما يقال: أصلح الفاسد ولم الشعث ورتق الفتق وشعب الصدع»[٢].

٣ ــ «الألفاظ التي اختلفت صيغها وتواردت على معنى واحد كالقمح والبر والحنْطة وفي والباء».

٤ ــ «اختلاف اللفظين والمعنى واحد، مثل: ظننت وحسبت، وذراع وساعد»[٣].

فهذه النصوص، تدل بمنطوقها على مجموعة عناصر:

أ. إفراد، توال، دلالة على وحدة الشيء، وحدة اعتبار.

ب. استبدال، وحدة المعنى.

ج. اختلاف الصيغ، توارد، وحدة المعنى.

د. اختلاف اللفظ، وحدة المعنى.

وبعض هذه العناصر يتواتر من مدرج إلى آخر، وهو مبدأ يبرر عملية الاختــزال التــي تفضي إلى استخلاص صفات الظاهرة، وهي:

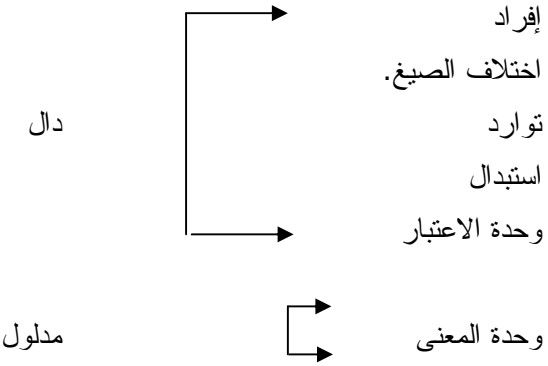

وفحص أمثلة التعريفات السابقة، يقف الدارس على ثلاثة حقول تنسحب عليها الظــاهرة هي:

(١) الإبهاج في شرح المنهاج: السبكي ــ ص٢٣٧.
إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: الشوكاني ــ ص٠٨.

(٢) المزهر: السيوطي ــ ج١ ــ ص٤٠٢ــ ٤١٠.

(٣) المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً: د. شاهين (توفيق محمد).

أ. حقل الأفعال.
ب. حقل الأسماء.
ج. حقل الحروف.
وتحييز الإشكال في إطاره المنطقي يقود إلى العلاقة التي يوضحها الشكل الآتي:

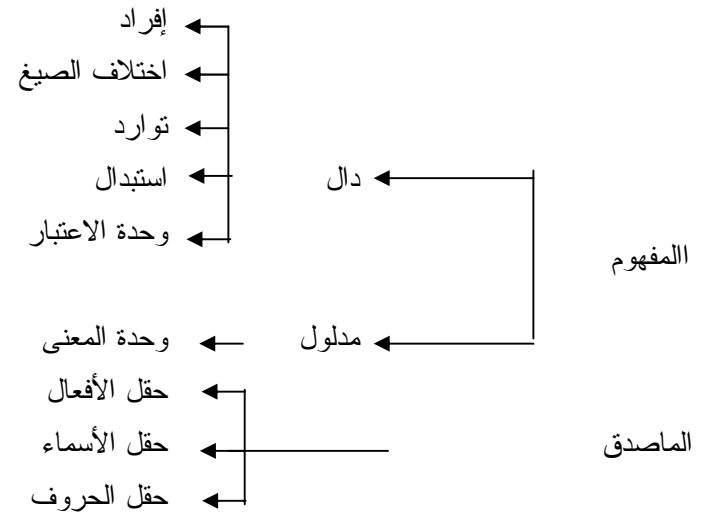

فالشكل جهاز توصيفي يوضح حيثيات الظـــاهرة فـــي نســـقها المنطقـــي، ويســـتعرض الخصائص الجوهرية التي تضبط سيرورة وجهي العلامة اللسانية في المجتمع اللغوي ويبرز مجال تواترها.

المصادر والمراجع:

١ ــ الابتهاج في شرح المنهاج: السبكي (شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي) (ــ ٧٥٦ هــ) ــ القــاهرة ــ مكتبة الكليات الأزهرية ــ تحقيق وتعليق د. شعبان محمد إسماعيل ــ ط ١ ــ ١٤٠١ هــ/ ١٩٨١م.

٢ ــ الإحكام في أصول الأحكام: الآمدي (سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد) ٦٣١ هــ) ــ بيروت ــ دار الكتب العلمية ط ١ ــ ١٤٠٣ هــ ــ ١٩٨٥ م.

٣ ــ أحكام القرآن: ابن العربي (أبو محمد بن عبد الله) (٥٤٣ هــ) ــ بيروت ــ دار الكتــب العلميــة ــ تحقيق محمد عبد القادر عطا ــ ط ١ ــ ١٤٠٨ هــ/ .١٩٨٨

٤ ــ أحكام القرآن: الجصاص (أبو بكر أحمد بن علي الرازي) (٣٧٠ هــ) ـــ بيــروت ــ دار الكتــاب العربي ــ د. ط ــ د. ت.

٥ ــ الإشارات والتنبيهات (القسم الثالث الإلهيات): ابن سينا ــ مصر ــ دار المعارف ــ تحقيق د. سليمان دينا.

٦ ــ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: الشوكاني (محمد بن علي بن محمد) (١٢٥٥ هــ) ــ دمشق ــ دار الفكر.

٧ ــ الأصول في النحو: أبو بكر محمد سهل النحوي البغدادي (٣١٦ هــ) ــ بيروت ــ المكتبة العصــرية ــ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ــ ١٤٠٥ هــ/ ١٩٨٥م.

٨ ــ الأضداد: الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم) (٣٢٧ هــ) ــ بيروت ــ المكتبة العصــرية ــ تحقيــق محمد أبو الفضل إبراهيم ــ ط ١ ــ ١٤٠٧ هــ/ .١٩٨٧

٩ ــ الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق: د. عائشة عبد الرحمن ــ مصر ــ دار المعارف ــ ط ١ ــ .١٩٧١

١٠ ــ بيان إعجاز القرآن: أبو سليمان حمد بن إبراهيم (٣٨٨ هــ) ــ تحقيق وتعليق د. محمد خلــف الله ود. محمد زغلول سلام ــ مصر ــ دار المعارف ــ ط ٢ ــ ١٣٨٧ هــ/١٩٦٨ م.

١١ ــ الإيضاح في علل النحو: الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) (٣٣٧ هــ) ــ بيروت ــ دار النفائس ــ تحقيق المبارك ــ ط ٥ ــ ١٤٠٦ هــ/١٩٨٦ م.

١٢ ــ الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى: الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى) (٣٨٤ هـــ) ـــ تحقيــق ودراسة د. فتح الله صالح علي ــ مصر ــ دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ــ ط ٣ ــ ١٤١٣ هـــ/ ١٩٩٢م.

١٣ ــ بيان إعجاز القرآن: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم (٣٨٨ هــ) ــ تحقيق وتعليــق د. محمــد خلف ود. محمد سلام ــ مصر دار المعارف ــ ط ٢ ــ ١٣٨٧ هــ/ ١٩٦٨م.

١٤ ــ تفسير النصوص في الفقه الإسلامي ــ د. محمد أديب صالح ــ بيروت ــ المكتب الإسلامي ــ ط ٣ ــ ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م.
١٥ ــ التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية: ابن حزم (أبو محمد علي الأندلسي): ــ تحقيق د. إحسان، عباس ــ بيروت ــ د. ط ــ ١٩٥٩.
١٦ ــ التعريفات: الجرجاني (علي بن محمد الشريف) (٨١٦ هـ) ــ بيروت ــ مكتبة لبنان ــ ط ١ ــ ١٩٨٥م.
١٧ ــ حاشية على شرح زكريا الأنصاري على متن إيساغوجي: حسن العطار ــ مصر ــ المطبعة الميمنية ــ د. ط ــ د. ت.
١٨ ــ دلالة الألفاظ عند الأصوليين (دراسة بيانية ناقدة): د. محمود توفيق محمد سعد ــ مصر ــ مطبعة الأملنة ــ ط ١ ــ ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م.
١٩ ــ رواية اللغة: د. عبد الرحمن الشلقاني ــ مصر ــ دار المعارف ــ ط ١ ــ ١٩٧٠.
٢٠ ــ روضة الناظر وجنة المناظر: ابن قدامة (موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي) (٦٢٠ هـ) ــ الجزائر ــ الدار السلفية ــ ط ١ ــ ١٩٨١م.
٢١ ــ زاد المعاد في هدي خير العباد: ابن قيم الجوزية (شمس الدين أبو عبد الله بن أبي بكر الرازي الدمشقي) (ــ) ــ بيروت ــ مؤسسة الرسالة ــ تحقيق شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط ــ ط ٢٧ ــ ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤م.
٢٢ ــ سر صناعة الإعراب ــ تحقيق حسن هنداوي ــ دمشق ــ دار القلم ــ ط ١ ــ ١٩٨٥.
٢٣ ــ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن زكريا الرازي اللغوي) (٣٩٥ هـ): ــ بيروت ــ مكتبة المعارف ــ تحقيق د. عمر فاروق الطباع ــ ط ــ ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣م.
٢٤ ــ العبارة من (الشفاء): ابن سينا ــ القاهرة ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ د. ط ــ ١٣٩٠ هـ/ ١٩٧٠م.
٢٥ ــ علم الدلالة (النظرية والتطبيق): د. فايز الداية ــ دمشق ــ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ــ ط١ ــ ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥م.
٢٦ ــ عوامل التطور اللغوي (دراسة في نمو وتطور الثروة اللغوية): د. أحمد عبد الرحمن حماد ــ بيروت ــ دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ــ ط ١ ــ ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣م.
٢٧ ــ الفروق في اللغة: العسكري (أبو هلال) ــ بيروت ــ دار الآفاق الجديدة ــ ط ٤ ــ ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠م.

٢٨ ــ الكتاب: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) (ــ) ــ تحقيق وشرح د. عبد السلام هارون ــ بيروت ــ دار الجيل ــ ١٩٩١م.
٢٩ ــ الكليات: الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني) (١٠٢٤ هـ) ـــ دمشق ــ مطبعة وزارة الثقافة ــ تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري ــ ط ١ ــ ١٩٧٥م.
٣٠ ــ المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي (عبد الرحمن جلال الدين) (٩١١ هـ): بيروت ــ المكتبة العصرية ــ شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي ــ د. ط ــ ١٩٨٨م.
٣١ ــ المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً: د. توفيق محمد شاهين ــ القاهرة ــ مطبعة الدعوة الإسلامية ــ ط١ ــ ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠م.
٣٢ ــ مقدمة لدراسة فقه اللغة: د. محمد أحمد أبو الفرج ــ بيروت ــ دار النهضة العربية ــ ١٩٦٦م.
٣٣ ــ المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي ــ د. محمد فتحي الدريني ــ بيروت ــ مؤسسة الرسالة ــ ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧م.
٣٤ ــ منهج البلغاء وسراج الأدباء: القرطاجني (أبو الحسن حازم) (٦٨٤ هـ) ــ تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة ــ بيروت ــ دار الغرب الإسلامي ــ ط ٢ ــ ١٩٨١م.

/ /